مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١٢٨**

الخميس، ٦ آذار/مارس ٢٠١٤، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أسيلبورن	(لكسمبرغ)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيوف
	الأرجنتين	لسيدة بيرسيبال
	الأردن	الأمير زيد بن رعد زيد الحسين
	أستراليا	السيدة كينغ
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيدة أوه جون
	رواندا	السيد غاسانا
	شيلي	السيد إراثوريث
	الصين	السيد وانغ مين
	فرنسا	السيد أرو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى المقدم عملا بالفقرة ٤٨ من قرار مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣) (S/2014/142)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

1425437 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2014/142)

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى للاشتراك في هذه الجلسة.

أرحب باسم المجلس، بمعالي السيد توسان كونغو دودو، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والفرنكوفونية ومواطني أفريقيا الوسطى في الخارج.

عملا بالمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيدة فاليري أموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيد أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/142، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لعرض تقرير الأمين العام (S/2014/142)، الذي يوصي بإنشاء عملية الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. لقد أعد التقرير – وفقا لطلب مجلس الأمن – بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب مرة أخرى عن خالص الشكر إلى الاتحاد الأفريقي على ما قدمه لنا من دعم ومشورة قيّمة في جميع مراحل العملية. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بالجهود الخالصة والشجاعة التي تبذلها بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، والقوات الفرنسية، اللتين أنقذتا الكثير من الأرواح خلال تنفيذ ولايتيهما في ظل ظروف صعبة للغاية.

وكما يشير التقرير، فقد شهدت الحالة الميدانية تغيرات هائلة خلال الأشهر الأخيرة. فقد أدت الهجمات التي شنتها العناصر المناهضة لاستخدام السواطير في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في بوسانغوا وبانغي على مقاتلي ائتلاف سيليكا علاوة على استخدام الأسلحة الثقيلة في تلك الهجمات، إلى تغيير دينامية الصراع وتدهور الحالة الأمنية وإثارة حلقة مفرغة من الانتقام في صفوف المدنيين، بالإضافة إلى الاشتباكات بين الجماعات المسلحة.

وبالرغم من أن الحالة في بانغي قد استقرت إلى حد ما، بفضل الجهود الدؤوبة التي تبذلها بعثة الدعم الدولية وعملية سانغاري ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في

جمهورية أفريقيا الوسطى، فما زال المدنيون يقتلون كل يوم على أيدي المدنيين والجماعات المسلحة على حد سواء، جرّاء الانتماء الديني على وجه الخصوص. ويجبر المسلمون على وجه التحديد على الفرار من العنف المتعمد الذي يستهدفهم. وللأسف، فإن كل ذلك ستكون له عواقب اجتماعية في الأجل الطويل.

وسيعرض السيد غوتيريس والسيدة أموس النتائج الرئيسية للزيارة التي قاما بها مؤخرا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. ويتوقع أن يصف كلاهما بمزيد من التفصيل المعاناة المروعة التي يعيشها مواطنو جمهورية أفريقيا الوسطى، علاوة على الفترة العصيبة من الحماية التي يمر بها البلد في الوقت الحالي. ومن جانبي، أود التركيز على توصية الأمين العام فيما يتعلق بنشر عملية لحفظ السلام، علما بأن إنشاءها يستغرق ستة أشهر.

ومع ذلك، لا تزال هناك احتياجات عاجلة وتتطلب الاستجابة لها اليوم، لوضع حد للعنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، في ذات الوقت الذي يستمر فيه تقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين. ويسعى الاقتراح الذي قدمه الأمين العام إلى المجلس في ٢٠ شباط/فبراير (انظر S/PV.2114) إلى تلبية الأولويات الملحة بينما نواصل تمهيد السبيل لنشر عملية لحفظ السلام في المستقبل.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد بدأت الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى قبل فترة طويلة من تغيير الحكومة بطريقة غير دستورية في آذار/مارس ٢٠١٣. ولهذه الأزمة جذور عميقة من أوجه قصور اجتماعية واقتصادية وسياسية وهيكلية إدارية طويلة الأمد، علاوة على هشاشة التماسك الاجتماعي ومشاعر التهميش العميقة الجذور في بعض المجتمعات المحلية، وخصوصا بين سكان الجزء الشمالي من البلد الذين يشعرون بالتمييز ضدهم من جانب الحكومة المركزية. وتفاقمت تلك الظروف بسبب ممارسات الفساد والمحسوبية والشطط في استخدام السلطة والصراع الداخلي، بالإضافة إلى تدهور قدرات الجيش الوطني. ولم تعد الدولة قادرة عمليا على إدارة مجموعة من التهديدات التي تواجهها على نطاق واسع. فلم يعد ثمة جيش وطني في البلد، وتفتقر قوات الشرطة والدرك المتبقية إلى المعدات الأساسية والوسائل التي تمكّنها من ممارسة مهامها. وفي غضون ذلك، ما تزال الإدارة الحكومية الآن غائبة إلى حد كبير في جميع أنحاء البلد في حين يواصل المجتمع الدولي التعويض عن دور الدولة في تقديم الخدمات الأساسية، أينما كان ذلك ممكنا.

وفي واقع الأمر، فإن التحديات التي تواجهها جمهورية أفريقيا الوسطى إنما هي تحديات متجذّرة ولا يمكن إيجاد حل سهل لها. وبالرغم من فعالية جهود بعثة الدعم الدولية وعملية سانغاري، فإن المستوى الحالي لنشر القوة الأمنية الدولية ليس كافيا. فهي تفتقر إلى العنصر المدني الذي يمكّنها من حماية المدنيين الذين يحدق بهم الخطر بصورة كافية، فضلا عن تمكينها من التصدي للأسباب الجذرية للصراع.

ويقتضي التصدي للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى اتباع نهج موحّد ومتكامل من خلال نشر عملية متعددة الأبعاد لحفظ السلام، تتمثل أولويتها القصوى في حماية المدنيين. وبطبيعة الحال، فإننا مدركون تماما أن تلك ستكون بيئة حافلة بالتحديات لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام على وجه الخصوص. ومع ذلك، نرى أن الأمم المتحدة ما تزال في مركز فريد يمكّنها من نشر عملية متعددة الأبعاد لحفظ السلام، فضلا عن الحفاظ عليها، وأن تتوفر لها مجموعة كاملة من القدرات المطلوبة للتصدي للطابع العميق الجذور لتلك الأزمة المعقدة الدائرة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويتوخى الاقتراح الذي قدمه الأمين العام الداعي إلى إنشاء عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة ترمى إلى إعادة تجنيد أكبر عدد ممكن من قوات بعثة الدعم الدولية بقدر

الإمكان. ذلك أن من شأن تعزيز بعثة الدعم أن يساعد على التصدي للتحديات الأمنية المباشرة التي يواجهها السكان، فضلا عن دورها الحاسم في تيسير الانتقال إلى عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام.

وما زالت البعثة تفتقر إلى القدرات الهامة الحاسمة التي تمكّنها من تحقيق إمكاناتها الكاملة. وعليه، أود أن أشاطر الأمين العام دعوته الدول الأعضاء والشركاء الثنائيين إلى تقديم الدعم المالي والمادي إلى بعثة الدعم الدولية بسخاء وعلى وجه السرعة، بما في ذلك دفع رواتب موظفيها، فضلا عن سداد تكلفة معداتها العسكرية الرئيسية.

ويستند اقتراح الأمين العام إلى نهج واف بالغرض، يأخذ في الاعتبار سمات السياق الخاص بجمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن ملتزمون بالتحلي بالمرونة واتباع نهج تدريجي. وسنستعرض أهدافنا وأولوياتنا على نحو منتظم، فضلا عن تكييف تشكيلتنا وأنشطتنا بمرور الوقت على الظروف والاحتياجات الخاصة للبلد وشعبه. وتركز عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في مرحلتها المبكرة على تهيئة بيئة آمنة. وبطبيعة الحال، فإن ذلك يمثل شرطا لازما لإحراز التقدم في مجالات أخرى.

وستدعم الحكومةَ الانتقالية في الاضطلاع بأعباء الدولة الأساسية، فضلا عن جهود السلام والوساطة، وبسط سلطة الدولة، وحماية حقوق الإنسان الأساسية وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية.

يتطلب ذلك زيادة عديد الأفراد العسكريين وما يقابل ذلك من مُعِينات عسكرية. وجنباً إلى جنب مع زيادة العديد العسكري، سوف تُنشر القدرات المدنية الأساسية، وسوف يكون ذلك بالتدريج حين تستقر الحالة، ويُنشأ ما يلزم من وسائل المعيشة والعمل، ويتسنى الاضطلاع بالمزيد من العمل في مجال المهام المدنية. وسيجري تطوير الشرطة تدريجيا، ومع تحسن البيئة الأمنية، سوف يستعاض بالشرطة، في نهاية الأمر، عن الجزء الأكبر من القدرات العسكرية التي زيدت في البداية. ولئن كان لا بد في المرحلة الأولى من القيام بعملية نشر عسكري واسعة النطاق للتصدي للتحديات الأمنية، فإن من المتوخى سحب القوات العسكرية التابعة للأمم المتحدة تدريجيا بأسرع ما تسمح به الظروف، مما يمكن الأمم المتحدة من أن تركز جهودها بأكبر قدر ممكن على المهام المدنية الضرورية ومهام بناء الدولة.

وعلى الرغم من أن بعثة حفظ السلام سوف تُصمم وفق الظروف على أرض الواقع، بحيث يجري تقليص حجم الوجود العسكري عندما تسمح الحالة بذلك، لا بد من أن نكون واضحين: لن يكون هناك حل سريع في جمهورية أفريقيا الوسطى. فالاستجابة للأزمة تتطلب وقتا؛ وستتطلب توفير الموارد. إن حجم الاحتياجات في جمهورية أفريقيا الوسطى مهول، وإحراز تقدم في أي مجال من المجالات لن يكون مستداماً بدون قدر كبير ومتزامن من الاهتمام بالجوانب الأخرى. ولذلك، فإن نشر عملية لحفظ سلام تابعة للأمم المتحدة ينبغي أن يكون جزءا من انخراط أوسع نطاقا وطويل الأجل من جانب المجتمع الدولي. إن النجاح في ذلك الجهد الواسع النطاق لمساعدة حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى في إعادة بناء الدولة رهن بالمساهمات والالتزامات التي تقدمها العديد من الجهات الفاعلة، وعلى رأسها مواطنو جمهورية أفريقيا الوسطى نفسها.

(تكلم بالفرنسية)

ومما شجعنا كثيرا الإصرار ما أبدته الحكومة الانتقالية الجديدة من عزيمة في تصديها للتحديات الملحة حالَ الاضطلاع بالأعمال التحضيرية اللازمة لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية أفريقيا الوسطى. إن من الضروري للتوصل إلى حل لهذه الأزمة الخطيرة أن يكون الالتزام راسخاً من جانب مواطني أفريقيا الوسطى أنفسهم، فضلا عن استمرار التزام

البلدان المجاورة، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ودول المنطقة، والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي.

وكما يعلم المجلس، فإن هذه ليست أول بعثة للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. لقد أثار أعضاء مجلس الأمن شواغل مماثلة حينما نشرت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام ١٩٩٨، لا سيما فيما يتعلق بالآثار المالية المترتبة عنها. بيد أن البعثة سُحبت في أوائل عام ٢٠٠٠ لأنها لم تتمكن من التصدي للأسباب الجذرية للأزمة، أو تهيئة الظروف لإحلال السلام الدائم. ولذلك من الضروري هذه المرة أن يكون التزامنا قويا وأن يتناسب مع درجة تعقيد الحالة بغية وضع حد نهائي لدوامة عدم الاستقرار التي لا تلبث جمهورية أفريقيا الوسطى أن تقع فيها.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن إنشاء عملية متعددة الأبعاد لحفظ السلام سوف تترتب عنه تكاليف كبيرة. ومع ذلك، وفي نفس الوقت، أود أن أقول إن تأخير الاستجابة المستدامة سوف يكون أكثر تكلفة، وينبغي عدم تجاهل الأثر السلبي المحتمل على الاستقرار في المنطقة وخارجها، بما في ذلك خطر انقسام البلد، وتهيئة أرض خصبة لنشوء الجماعات المتطرفة. إن الفرصة سانحة أمامنا الآن لنقوم بما يجب ولنرسيَ أسس السلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى. لذا فإن علينا أن نضطلع بمسؤولياتنا وأن نعمل معا على تحقيق ذلك الهدف المشترك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة آموس.

السيدة آموس (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة للمجلس عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى عقب الزيارة التي قمت بها مؤخرا برفقة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، السيد ميشيل سيديبي؛ والأمين العام المساعد لشؤون السلامة والأمن، السيدة مبارانغا غاسارابوي؛ ومفوضة الشؤون السياسية بالاتحاد الأفريقي، السيدة عائشة عبد الله.

ما برحت الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى بالغة الخطورة، ولا بد للجميع، بما في ذلك المجلس، من اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع المزيد من إراقة الدماء. لقد أدى العنف إلى انهيار الدولة انهياراً تاماً على الصعيدين المحلي والوطني. فقد انهارت مؤسسات الدولة، التي كانت ضعيفة أصلاً، انهياراً تاماً الآن في بانغي وفي جميع أنحاء البلد. ولا تستطيع الدولة توفير الخدمات الأساسية، ولم تدفع مرتبات موظفي المجتمع المدني على مدى شهور. ليس هناك جيش وطني، وقوات الشرطة والدرك أضعف تجهيزا من أن تتمكن من التصدي للتحديات التي يواجهها البلد. لقد أشار السيد لادسوس إلى ذلك.

وسيتكلم السيد غوتيريس عن الآثار المترتبة عن الأزمة التي باتت عميقة الآن. تشهد جمهورية أفريقيا الوسطى عنفاً طائفياً غير مقبول، وحالة مستمرة من انعدام الأمن والخوف، ترتبت عنها عواقب إنسانية مأساوية.

فهناك أكثر من ٦٥٠ ٠٠٠ شخص لا يزالون مشردين داخليا في شتى أنحاء البلد، منهم ٢٣٢ ٠٠٠ في بانغي وحدها. وهناك ٧٠ ٠٠٠ شخص لا يزالون يعيشون في موقع المطار الذي يأوي أشخاصاً مشردين داخليا، وهم يعانون ظروفا مروعة ومرشحة للتدهور بشكل درامي مع بداية موسم الأمطار. وفرّ ما يزيد على ٢٨٨ ألف شخص إلى البلدان المجاورة، ويستميت آلاف آخرون في المغادرة، باعتبارها الخيار الوحيد والأخير الذي بقي أمامهم. ويواجه العاملون في المجال الإنساني معضلة صعبة، فإما أن يستجيبوا لطلبهم

المغادرة، وبالتالي يبدون يسهمون في تغيير التركيبة الديمغرافية للمجتمعات المحلية، وإما أن يحجموا عن مساعدتهم على الخروج، وبالتالي يتركونهم عرضة لخطر القتل.

وما لم ينعكس المسار الحالي على وجه السرعة، فإن التغيرات الديمغرافية والاجتماعية التي تحدث في جمهورية أفريقيا الوسطى سوف تكون لها عواقب وخيمة ودائمة على البلد والمنطقة والقارة. لقد تآكلت الثقة بين المجتمعات المحلية التي ظلت تعيش جنبا إلى جنب على مر السنين. وفي حين أن الناس – من جميع المستويات – قالوا لنا إن الصراع لا يتعلق بالدين، بل بالسلطة والسعي إلى تحقيق المنفعة الاقتصادية، فإنه يُدار من خلال النعرات العرقية والدينية. ويجري استغلال الخوف لدى المجتمعات المحلية ولدى الشعب لتحقيق مكاسب سياسية.

واليوم، باتت الغلبة لأولئك الذين يسعون لتحقيق مكاسب شخصية على حساب الشعب. فها نحن نرى الجماعات المسلحة تشن هجماتها على المجتمعات المحلية؛ ونرى كيف يُستغل الخوف الواسع النطاق ويوظّف؛ ونرى كيف يتعرض الناس العاديون للهجمات الانتقامية، وكيف يشنونها. وكلما استمر ذلك الحال، ازداد التعافي صعوبة على جمهورية أفريقيا الوسطى.

لا يمكن تسوية الأوضاع في جمهورية أفريقيا الوسطى بالمساعدة الإنسانية وحدها. يجب إحلال الأمن والاستقرار بصورة عاجلة. ولئن تمكنت القوات الفرنسية وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى من توفير الأمن وإنقاذ الأرواح في المناطق التي انتشرتا فيه، فإنهما لا تملكان الموارد الأساسية المطلوبة لبسط الأمن في جميع أنحاء البلد. ثمة حاجة ماسة إلى المزيد من القوات، ولا بد من توفيرها حالاً. يحتاج مواطنو جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الإحساس بالأمن في بلدهم. وهذه خطوة أولى لا بد منها للتعافي.

ففي هذه اللحظة التي نتكلم فيها، يعيش الناس في خوف من التعرض للهجوم، بينما يبدو المجتمع الدولي مشلولاً. والمحاولات الرامية إلى إنشاء مناطق حماية مؤقتة للأشخاص المهددين في أحيائهم، وتيسير العودة الطوعية للأشخاص المشردين داخليا لم تحقق النتائج المرجوة بسبب عدم القدرة على توفير الأمن اللازم. فعلى سبيل المثال، تعرض موقع (PK5)، حيث سعينا إلى إنشاء بيئة آمنة، لهجوم قبل بضعة أيام من الزيارة التي قمنا بها.

من شأن تحسين الأمن أن يسمح للعاملين في المجال الإنساني بإنقاذ المزيد من الأرواح وإحداث تغيير حقيقي من خلال ما يقومون به من عمليات إغاثة. ونظرا لجسامة الأزمة في بانغي، فقد أعلنها المجتمع الإنساني الدولي واحدة من أزماتنا ذات الأولوية القصوى؛ وفي اجتماع عقدناه يوم أمس أكدنا مجددا التزامنا بأن نفعل كل ما في وسعنا لكفالة توفير قدرات وموارد إضافية من أجل دعم شعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

لكن لا بد من تحسن الأمن لكي نفعل ذلك. وعلى سبيل المثال، فإن انعدام الأمن على الطريق من دوالا إلى بانغي، وهو طريق أساسي للنشاط التجاري في البلد وللإمدادات الإنسانية، يحول دون النقل المنتظم للبضائع ومواد الإغاثة إلى البلد عن طريق البر. إن البديل – النقل الجوي لمواد الإغاثة، يضطرنا إلى تحويل مواردنا المحدودة بالفعل من تغذية ودعم الناس إلى دفع تكاليف نقل الأغذية. إن النقل الجوي الذي يكلف ما يقرب من ثمانية أضعاف نقل البضائع برا غير مستدام في الأجل الطويل. ويحدد الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن (S/2014/142)، الاستجابة الشاملة متعددة الأبعاد اللازمة لتلبية الاحتياجات الكثيرة في بلد مهمل منذ سنوات.

وثمة حاجة ماسة أيضا لاستعادة الخدمات، ولا بد من بذل جميع الجهود لدعم السلطات في هذا المسعى. وأثناء وجودنا في

بانغي، تكلمنا مع رئيسة الدولة في المرحلة الانتقالية، السيدة سامبا بانزا. إنها تواجه مهمة صعبة وتنطوي على تحديات ويلزم أن تبين في أقرب وقت ممكن فوائد الانتقال السياسي. وقالت لنا إن الناس تشير إلى بطونها عندما يرونها وإنها إن لم تتمكن قريبا من توفير سبل الحصول على الغذاء للناس فإنها ستفقد ثقتهم. وحددت أولوياتها المتمثلة في تحقيق الأمن وبناء المؤسسات واستعادة الخدمات الأساسية والعدالة وسيادة القانون والمصالحة. وأوضحت أنها تطلب دعم المجتمع الدولي بأسره من أجل إحراز تقدم في جميع هذه المجالات.

وكدليل آخر على أن الصراع لا يتعلق ببساطة بالدين، اجتمع الزعماء الدينيون والمحليون وأظهروا قدرا كبيرا من الشجاعة والقيادة في تصديهم للعناصر المتطرفة. ولقد أثار إعجابنا العمل الدؤوب الذي يضطلعون به وتصميمهم على التدخل من أجل وقف العنف وتعزيز المصالحة. مرة أخرى، علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لدعم جهودهم للوساطة والمصالحة على الصعيدين الوطني والمحلي وإظهار أنه على الرغم من أهوال الصراع، ما زال يمكن للطائفتين أن تعيشان معا.

ومن بين التوصيات المنبثقة عن زيارتنا الاقتراح الداعي إلى التركيز التشغيلي المنسق على أربع مناطق جغرافية — بوسانغوا، بريا، نديلي، بامباري — حيث لا تزال الطائفتان تعيشان معا وحيث يمكن لمزيج من الجهود الدولية والوطنية والمحلية إحداث فرق على الفور. نريد أن نرى موارد المجتمع الدولي توجه من أجل تحقيق استقرار الحالة الأمنية في تلك المناطق، واستعادة سلطة الدولة وسيادة القانون وضمان إيصال المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية وتعزيز جهود المصالحة. ومن الأهمية بمكان تبيان أن الطائفتين يمكنهما مواصلة العيش جنبا إلى جنب في سلام واستقرار.

وكما أبرز الأمين العام في مقترحه ذي النقاط الست، فإن الاستجابة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى تعاني نقصا حادا في التمويل، مما يزيد الحد من قدرتنا على الوصول إلى المحتاجين – والوقت ليس في صالحنا. تلوح في الأفق أزمة غذائية، ومع اقتراب موسم الأمطار، فإن ملايين الناس يمكن أن يكونوا عرضة لخطر الأمراض المعدية. إن حركة أبناء أفريقيا الوسطى والقوات والعاملين في المجال الإنساني داخل البلد ستكون مقيدة تقييدا شديدا إذ يصبح من المستحيل استخدام الطرق التي تفتقر بالفعل إلى الصيانة. وفي حين سيلزم زيادة القدرات اللوجستية بمجرد بدء هطول الأمطار، هناك حاجة ماسة إلى تقديم الدعم المالي الآن لتوفير البذور والأدوات ليتمكن الناس من الزراعة، ودعم التمركز المسبق للمخزونات وعمليات العودة الطوعية حيثما أمكن وتحسين الظروف في المواقع التي يوجد بها الأشخاص المشردين داخليا.

تتطلب خطة الاستجابة الاستراتيجية الإنسانية لعام ٢٠١٤ مبلغ ٥٥١ مليون دولار للأنشطة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو تمويل متواضع بالنظر إلى حجم الاحتياجات، لكن جرى تمويلها بنسبة ١٦ في المائة فقط. لم يترجم بعد العديد من التعهدات التي قطعت في مؤتمر بروكسل في كانون الثاني/يناير، الذي شاركت في رئاسته مع مفوضة الاتحاد الأوروبي جورجيفا، إلى أموال. أرجو من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية التي قدمت تعهدات الوفاء بها في أقرب وقت ممكن. وإذ تواصل الأمم المتحدة والشركاء التنفيذيين توسيع نطاق العمليات الإنسانية خارج بانغي، تصبح مواصلة تقديم الدعم المالي من المجتمع الدولي حاسمة الأهمية لدعم جهودنا.

إن الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى مزرية، ويجب بذل المزيد من الجهود لكفالة استدامة العمل الذي تضطلع به الحكومة الانتقالية والعاملين في المجال الإنساني

وعملية سانغاري وقوات بعثة الدعم الدولية. يجب أن نوفر لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى الأمن الذي يحتاجه والخدمات والمساعدة التي تلزمه حتى تكون أمام السلام وجهود المصالحة فرصة للنجاح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة آموس على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد غوتيريس.

السيد غوتيريس (تكلم بالإنكليزية): لا أتذكر أي زيارة ميدانية قمت بها خلال سنواتي الثماني كمفوض سام تسببت لي في كرب قدر رحلتي الأخيرة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. أصبت بصدمة شديدة من جراء الوحشية واللاإنسانية التي اتسمت بها أعمال العنف التي تحدث في البلد وما يترتب عليها من آثار على معاناة الشعب. يبين تطور حالة لاجئي أفريقيا الوسطى في المنطقة بوضوح أنه في حين أنه من الجلي أنها ليست أزمة جديدة — إذ يعاني البلد قدرا من المشاكل منذ البداية — فإن المرحلة الحالية ليست بأي حال على نفس القدر.

بحلول نهاية عام ٢٠١٢ كان هناك بالفعل ٠٠٠ ١٦٥ لاجئ مسجل في بلدان الكاميرون وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو المجاورة. فر حوالي ٠٠٠ ٦٥ لاجئ العام الماضي، أساسا في أعقاب انقلاب ائتلاف سيليكا. والتمس ٠٠٠ ٦٠ آخرين الملجأ في الخارج منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، عندما زاد العنف إلى مستوى مروع، بما في ذلك مع ظهور الميليشيات المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا). وبالإضافة إلى ذلك، غادر البلد أكثر من ٠٠٠ ٨٠ من الرعايا الأجانب، كثيرون منهم بمساعدة دولهم والمنظمة الدولية للهجرة.

وتستضيف الكاميرون أكبر عدد من اللاجئين من أفريقيا الوسطى، مع وصول أكثر من ٠٠٠ ٣٤ شخص آخر منذ كانون الأول/ديسمبر ليصل المجموع إلى حوالي ٠٠٠ ١٣٠. إن الحالة مأساوية، مع وصول اللاجئين مرعوبين ويعانون من سوء التغذية والضعف الشديد بعد أن ساروا على الأقدام واختبأوا في الغابات أياما وأسابيعا. يتعرض العديد من القوافل للهجوم عند الحدود، والقوات الدولية متناثرة بدرجة لا تستطيع معها توفير الحماية الفعالة.

وبمجرد عبور اللاجئين للحدود، فإن الظروف المعيشية بالغة الصعوبة. استجابت المجتمعات المحلية في جميع البلدان المجاورة بسخاء كبير، ويجمع الزعماء الدينيون التبرعات من السكان المحليين وتستضيف بعض الأسر ما يصل إلى ١٠٠ لاجئ في مجمعاتها. وفي بعض المواقع، مثل كينتزو في شرق الكاميرون، فإن عدد اللاجئين ومواطني البلدان الأخرى الذين يجري إعادتهم إلى أوطانهم المستضافين هناك يتجاوز الآن عدد السكان المحليين، مما أوجد ضغوطا هائلة على الموارد الشحيحة والهياكل الأساسية في منطقة نائية من البلد. وتهرع الجهات الفاعلة الإنسانية لنقل اللاجئين من المواقع المتناثرة الصعب الوصول إليها على طول الحدود إلى مواقع بها إمكانيات أفضل لتقديم المساعدة قبل أن يصبحوا معزولين مع بداية موسم الأمطار.

لكننا أبعد ما نكون عن القدرة على الوفاء بما هو مطلوب، بالنظر إلى الحالة الهشة للغاية للذين نرعاهم. إن الموارد المتاحة لنا غير كافية تماما مقارنة مع التحديات المتنامية بسرعة التي نواجهها. وفي الكاميرون، كما هو الحال في البلدان المجاورة الأخرى، ثمة حاجة إلى الدعم المالي الدولي القوي لتلبية الاحتياجات الهائلة للوافدين الجدد ودعم المجتمعات المحلية التي تستضيفهم بمنتهى الكرم. ويمكنني القول بلا مبالغة إننا نعاني نقصا كبيرا في التمويل ويتسنى لنا الاستجابة فحسب باستخدام الموارد المحدودة الخاصة بنا.

وتعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضا في في إطار الاستجابة المشتركة بين الوكالات داخل جمهورية أفريقيا الوسطى، إذ تتولى قيادة مجموعة الحماية وتنسيق إدارة المخيمات وبرامج الإيواء للمشردين داخليا. لكن تلك مجالات يطلعنا دائما منسق الإغاثة في حالات الطوارئ عليها بصورة وافية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء سلامة أكثر من ٠٠٠ ١٧ لاجئ من بلدان أخرى لا يزالون موجودين في جمهورية أفريقيا الوسطى، ينتمي ٧٠ في المائة منهم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونحن ندعم عملية إعادة أولئك الذين يرغبون في العودة من بانغي وباتاليمو إلى أوطانهم ونقدم المساعدة للآخرين الموجودين في بامباري وزيمبو، حيث لا يواجهون مخاطر فورية.

وأود أن أعرض بعض الانطباعات التي خرجت بها من زيارتي مؤخرا لجمهورية أفريقيا الوسطى، على الرغم من أنها تتجاوز نطاق مسؤولياتي المباشرة بصفتي المفوض السامي، وذلك لأنها تظهر بوضوح، من المنظور الإنساني، أهمية الموافقة على مقترحات الأمين العام.

لقد شهد البلد منذ استقلاله سلسلة من الانقلابات و لم يشهد سوى عملية انتقال ديمقراطي واحدة، وكان ذلك في التسعينيات من القرن الماضي.

وكانت الدولة في طور الاختفاء التدريجي بالفعل قبل وقت طويل من التحول الهائل في سير الأحداث بظهور ائتلاف سيليكا في أواخر عام ٢٠١٢.

غير أن هذه المرحلة الجديدة من الصراع تختلف اختلافا كبيرا عن الأزمات السابقة، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى أنها تتسبب في تمزق النسيج الاجتماعي للبلد.

فحتى العام الماضي، كان الصراع الديني أمرا غريبا إلى حد كبير على جمهورية أفريقيا الوسطى. ولهذا السبب، سيكون من الخطأ تحليل الأحداث الجارية بهذه الطريقة.

وبينما تبدأ الصراعات التي تحركها دوافع دينية عادة عندما يُستغل الدين كأداة لتحقيق أغراض سياسية، يتمثل الخطر الحقيقي في أن التوترات الدينية تكتسب بعد ذلك دينامية خاصة بها كما لو كانت شيطانا أُطلق من عقاله وأصبح إيقافه صعبا للغاية، مما يهدد بتدمير المجتمع تماما.

وهذا ما يمكن أن يحدث في جمهورية أفريقيا الوسطى.

فقد تشكل ائتلاف سيليكا من مجموعات متمردة من أفريقيا الوسطى ومن عناصر أجنبية مختلفة، كان معظمهم في الواقع من المسلمين على الرغم من أن جدول أعماله السياسي لا علاقة له البتة بالتطلعات إلى إقامة دولة إسلامية. وظهر البعد الديني والطائفي للصراع في أعقاب أعمال النهب والفظائع التي ارتكبها ائتلاف سيليكا وأعضاؤه السابقون ضد المدنيين والتي كانت السبب الأصلي لتدفق اللاجئين لأول مرة في العام الماضي، الأمر الذي أدى بدوره إلى ظهور الميليشيات المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا).

وفي البداية، اتسم المجتمع الدولي والجهات الفاعلة على أرض الواقع بالبطء في فهم أن عملية نزع سلاح عناصر سيليكا قد غيرت توازن القوى في الميدان وأن الجماعات المناهضة لاستخدام السواطير تنمو بسرعة لتتحول إلى وحش جديد ذي طابع مختلف عن مجموعات الدفاع الذاتي الأولية التي كانت تعمل بشكل تلقائي تقريبا. وعلى الرغم من أن هذه الجماعات تتألف أساسا من شباب مصاب بالإحباط وعناصر إجرامية وجنود سابقين وعناصر ميليشيات تدعم الرئيس السابق، وعلى الرغم من أن دوافعها الرئيسية أصبحت هي الانتقام والنهب، سرعان ما وُصفت خطأ بأنها مجموعات مسيحية، الأمر الذي أجج البعد الديني للعنف.

ومنذ أوائل كانون الأول/ديسمبر، نشهد فعليا أعمال تطهير لغالبية السكان المسلمين في الجزء الغربي من جمهورية أفريقيا الوسطى. وغادر عشرات الآلاف منهم البلد، وهو التدفق الثاني للاجئين في الأزمة الحالية الذي أشير إليه، فيما يواجه معظم الذين بقوا تهديدا دائما .

وفي الأسبوع الماضي تحديدا، كان هناك قرابة ١٥ ٠٠٠ شخص محاصرين في ١٨ موقعا في الجزء الغربي من جمهورية أفريقيا الوسطى، يطوقهم العناصر المناهضة لاستخدام السواطير، وهم معرضون بشدة لخطر الهجوم. وتوجد قوات دولية في بعض تلك المواقع. ولكن إذا لم يجر تعزيز الأمن على الفور، فقد يُقتل الكثيرون من هؤلاء المدنيين أمام أعيننا.

وتتمثل بارقة أمل في حقيقة أنه في عدد قليل من الأماكن، شرع قادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيون الشجعان في بذل جهود وساطة من تلقاء أنفسهم. وثمة حاجة ملحة وحاسمة إلى تعزيز القدرات المدنية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم جهود الوساطة المشار إليها والتي أكد الأمين العام على أهميتها. ولا بد من وقف شيطان التطهير الديني، ولا بد من وقفه الآن .

وللقيام بذلك، يتمثل أهم هدف على الصعيد الإنساني وفي ما يتعلق بالحماية داخل جمهورية أفريقيا الوسطى في استعادة الأمن والقانون والنظام. وهذا هو أحد العناصر الرئيسية لمبادرة الأمين العام المؤلفة من ست نقاط. وأكبر ضرورة تواجهنا هي التعزيز الفوري للقوات الدولية ولا سيما بوحدات شرطة لضمان الأمن في الأحياء. وتتمثل ضرورة أخرى في تقديم دعم مالي فوري للحكومة لتستعيد قدرتها على القيام بوظائفها ولتنشئ على الأقل نظاما أساسيا للشرطة والعدالة، لديه القدرة على اعتقال المجرمين ومحاكمتهم وسجنهم. ولا بد لي أن أقول إنني أعجبت أيما إعجاب بالرئيسة الجديدة ولكن الأمر الذي ترك أثرا أكبر في نفسي هو اعترافها لي بأنها لا تملك فلسا واحدا. فبعد فترة طويلة من انتخابها، لا تزال غير قادرة على صرف أي رواتب متأخرة. وقد وجهت نداء لتمكينها من دفع شهرين من الرواتب المتأخرة الكثيرة ولكن لم يتم حتى الآن منحها هذه الموارد الضرورية للغاية لإرساء مصداقيتها وتمكينها من توفير الحد الأدنى من المتطلبات لقيام الدولة بوظائفها.

والأحداث الجارية في جمهورية أفريقيا الوسطى يمكن أيضا أن تزعزع الاستقرار في المنطقة بأسرها. فالأعمال الوحشية المستمرة ضد المجتمعات المحلية للمسلمين يمكن أن تخلق ذريعة للقوى الإرهابية المتطرفة الموجودة بالفعل في أجزاء أخرى من القارة لتنتشر في وسطها .

وبينما تتركز أعمال العنف في غرب البلد، يجب ألا ننسى أيضا الشرق الذي طال إهماله. فقد كنت هناك قبل أربع سنوات عندما أنهى مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى مهمته وكان لدينا مخيم يضم ٥ ٠٠٠ لاجئ من السودان. ولم يكن هناك أي وجود للدولة في تلك المنطقة مع الغياب التام للأمن وتعين علينا نقل اللاجئين من الجزء الشمالي الشرقي من البلد إلى وسطه، على مقربة من بامباري، باعتبار ذلك شرطا أساسيا لحمايتهم لأنه كان من المستحيل توفير الحماية لهم في ذلك الجزء من البلد. وهناك، في الجزء الشمالي الشرقي من البلد، يمكن بسهولة تحدي القيادة الحالية، الأمر الذي يفسر بعض المخاوف التي تم الإعراب عنها إزاء احتمال تجزئة البلد، وهو أمر يمكن بل ويجب تجنبه. ولذا، يتعين أن تضع الجهود الوطنية والدولية المبذولة للتصدي للأزمة الراهنة جمهورية أفريقيا الوسطى برمتها في اعتبارها. ويجب أن تدرك أيضا أن إعادة بناء دولة بعد اختفائها، كما سبق ذكره، هي عملية مكثفة تستغرق وقتا طويلا ويجب أن تتجاوز مجرد استعادة الهدوء وإجراء انتخابات.

الرئيس: (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد غوتيريس على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد توسان كونغو دودو، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والفرنكوفونية ومواطني أفريقيا الوسطى في الخارج.

السيد كونغو دودو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): بداية، وبالنيابة عن حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، أود أن أعرب عن امتناننا لالتزام وحماس المجتمع الدولي، وبخاصة تصميم مجلس الأمن على تنفيذ مجموعة من المبادرات الرامية إلى إيجاد حل للأزمة في أفريقيا الوسطى. وقد استمعنا إلى متكلمين آخرين اليوم، معظمهم من الأمم المتحدة، بما في ذلك السيدة فاليري أموس، التي اجتمعت معها في بانغي؛ والسيد إيرفي لادسوس الذي قدم تقرير الأمين العام (S/2014/142) ؛ والسيد غوتيريس الذي قدم إحاطة إعلامية مفصلة جدا والذي زار بانغي أيضا وشهد الحالة بنفسه.

لن أتكلم مطولا. وقد أردت ببساطة أن أقول إن العمل الذي قام به جميع مسؤولي الأمم المتحدة الكبار هؤلاء وزملاؤهم، بما في ذلك تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى الذي تم تقديمه للتو، كان جادا ومتوازنا وموثقا جيدا. ومن ثم، فإنني لن أضيف أي شيء بخصوص هذا الموضوع.

وأود أن أطلب من رئيس المجلس ومن وكيل الأمين العام لادسوس أن ينقلا إلى الأمين العام امتناننا لعمله الذي يتسم بالكفاءة والذي تم إنجازه ضمن إطار زمني، راعى الطابع الملح للحالة التي تواجهنا. ونرحب بأن التقرير يضع في اعتباره مختلف شواغل وآراء الجهات الفاعلة الوطنية والدولية المشاركة في حل الأزمة في بلدي.

كما أشيد بالاتحاد الأفريقي الذي شارك مشاركة فعالة في إعداد التقرير. وباسم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، أؤكد للمجلس كل ما يلزم من دعم سياسي وكامل تعاوننا بغية تنفيذ مختلف التوصيات.

إننا ندعم ونؤيد الحقائق التي عرضها كبار مسؤولي الأمم المتحدة، ونناشد أعضاء مجلس الأمن أن يقبلوها باعتبارها وصفا دقيقا للحالة في عين المكان.

وعلى ضوء ما نواجهه من تحديات كثيرة – أمنية وإنسانية واقتصادية واجتماعية، بما في ذلك ضرورة إجراء حوار وطني واستعادة بسط سلطة الدولة على كامل تراب الوطني – فإننا على اقتناع بأن ما من طرف فاعل سوى الأمم المتحدة، من خلال عملية لحفظ السلام يجب أن تكون متعددة الأبعاد والوظائف، وآمل أن تكون متكاملة، بمقدوره استخدام الميزة النسبية التي نحتاج إليها.

وفي ذلك السياق، فإننا نشيد بالعمل الممتاز الذي تقوم به بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، لاستتباب الأمن في بانغي وأرجاء أخرى في البلد. ويجب أن تشكل تلك البعثة نموذجا للبعثة الجديدة لحفظ السلام. وبينما ننتظر نشر حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، الذين نرحب بهم ترحيبا حارا – وحتى لو جاؤوا يوم غد، سنفرش لهم السجاد الأحمر –. وعلى ضوء الفترة التي تستغرقها الإجراءات المحددة في ستة أشهر تقريبا، فسيكون من المستصوب تماما أن تُعَزّزَ القدرات التشغيلية لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفقا لدعوة الأمين العام إلى إرسال ٣ ٠٠٠ فرد إضافي.

وأدعو أعضاء مجلس الأمن إلى التحلي بالحكمة لتأييد التقرير الحالي الذي قدمه الأمين العام. وكُلّي أمل في أن تفضي مداولاتهم إلى التعجيل باعتماد قرار قوي يأذن بنشر عملية

لحفظ السلام، في إطار التنسيق والتعاون الوثيقين مع الاتحاد الأفريقي.

ويجب علينا أن نتخذ إجراء الآن للحيلولة دون سقوط جمهورية أفريقيا الوسطى في الفوضى وتحولها إلى تربة خصبة للإرهاب الدولي. فحركة بوكو حرام ليست ببعيدة – إذ تبعد عن بانغي بأقل من ٠٠٠ ٤ كيلومتر. وقد شهدنا عناصر من الجانجويد ضمن صفوف قوات ائتلاف سيليكا. وتلقينا تهديدات من خلال الإنترنيت كما يعلم الجميع – تهديدات يجب أن نأخذها على محمل الجد – من تنظيم القاعدة، لا سيما، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. إنها تهديدات خطيرة. وإذا لم نواجه تلك المشكلة، وإذا حاولنا بدلا من ذلك تأجيل القرار الحاسم المعروض على مجلس الأمن – المتعلق بنشر عملية لحفظ السلام على وجه الاستعجال – فإن جمهورية أفريقيا الوسطى ستضيع لأن الإرهاب، شئنا أم أبينا، أحرز قصب السبق مقارنة معنا نحن الذين نكافح من أجل السلام.

ومرة أخرى، أدعو أعضاء المجلس إلى التحلي بالحكمة. إننا نفقد العديد من الأرواح كل يوم. والمستشفيات غاصة بالمصابين. والحالة كما وصفتها السيد فاليري آموس والسيد لادسوس والسيد غوتيريس حالة تجسد الواقع.

فَلْنَحُلْ دون ازدياد عدد الأرواح المفقودة بسبب التأخيرات. واتخاذ القرار الآن سيمكن من نشر البعثة خلال الأشهر الستة القادمة. لكن إذا انتظرنا ستة أشهر أخرى لاتخاذ القرار، فإن البعثة لن تُنشَر إلا بعد ١٢ شهرا تقريبا. وسيكون ذلك وقتا ضائعا من الممكن استخدامه في حماية الأرواح.

وينبغي ألا نسمح بتحول خطر اندلاع أزمة إنسانية إلى واقع، ولو أنه خطر حقيقي فعلا. وكل من جاء إلى بانغي شاهد بعد هبوطه في المطار أنه أصبح مخيما كبيرا للأشخاص المشردين، يعيش فيه أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ من مواطنينا ومواطناتنا في ظروف بئيسة وفظيعة.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن صادق شكري لرئيس جمهورية الكونغو، دنيس ساسو نغيسو، وسيط الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والرئيس إدريس ديبي إتنو، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، على دورهما وجهودهما المتواصلة بغية استعادة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

كما أود أن أشكر الاتحاد الأفريقي على التزامه وريادته في تعزيز السلام في أفريقيا الوسطى. ليس هناك أي بديل عن الكفاح من أجل البقاء. ونعرب عن أملنا أن يتولى الأفارقة القيادة السياسية والقيادة العسكرية لعملية حفظ السلام القادمة، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي.

وختاما لملاحظاتي، أود أن أشدد على امتناني لجميع شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف الذين لا يزالون يقدمون الكثير من أنواع الدعم من أجل تسوية الأزمة، لا سيما فرنسا، التي نشرت بسرعة قواتها في عملية سانغريس؛ والولايات المتحدة الأمريكية، التي قدمت الدعم اللوجيستي لنشر عناصر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على نحو دؤوب في الميدان.

(تكلم بالإنكليزية)

أرجوكم، إننا بحاجة إلى مساعدة المجلس. وإذا أخرناها، فسيكون الأوان قد فات. يمكن أن نفقد البلد، الذي قد يتعرض إلى التقسيم. فالشمال سيصبح ملاذا آمنا للمتطرفين. وحركة بوكو حرام ليست ببعيدة. وقد تلقينا تهديدات فعلا. فلا تدفعونا إلى مغادرة البلد. أرجوكم، كونوا معنا وفكروا في الأطفال – والفتيات اللواتي يتعرضن للاغتصاب. الناس يُقتَلون. والحالة تثير المشاعر بشكل كبير. فاعذروني.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): يمكنكم أن تعولوا على الدعم الدولي وكونوا على يقين، سيدي، بأن رسالتكم قد وصلت. وأتمنى لكم كل الإصرار والشجاعة.

أعطي الكلمة الآن للسيد تيتي أنتونيو، الممثل الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

السيد أنتونيو (الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ لكسمبرغ على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأشكركم، سيدتي، على دعوتي إلى مخاطبة جلسة مجلس الأمن، بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، بشأن المسألة الهامة المتعلقة بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. القيود المتعلقة بالجدول الزمني حالت دون حضور مفوض السلم والأمن، السفير إسماعيل شرقي، مثلما كنا نرغب في ذلك، بالنظر إلى أهمية الموضوع وأولويته القصوى بالنسبة للاتحاد الأفريقي.

كما أود أن أشكر السيد لادسوس على عرض تقرير الأمين العام الشامل للغاية (S/2014/142). وأشكر السيدة فاليري آموس على التزامها الشخصي، بما في ذلك الزيارة التي قامت بها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى إلى جانب مفوض الشؤون السياسية لدى الاتحاد الأفريقي.

كما أود أن أشكر السيد أنطونيو غوتيريس على توضيح الصورة الكاملة جدا للحالة على أرض الواقع.

وهذه الجلسة شهادة أخرى على التزام مجلس الأمن وأعضائه بالمساهمة بفعالية في الجهود الدولية الرامية إلى معالجة الأزمة الخطيرة التي تشهدها جمهورية أفريقيا الوسطى. والأهم من ذلك أن مشاركة الاتحاد الأفريقي هي شهادة أخرى على الجهود المتواصلة المبذولة من أجل تعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية. ونحن على ثقة بأنه من خلال جهودنا المتضافرة، ستتمكن سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وأصحاب المصلحة الآخرين من التغلب على العديد من التحديات الهائلة التي تواجه البلد.

وجلسة اليوم مكرسة للنظر في تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٤٨ من القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣). ويستفيد التقرير (S/2014/142) من بعثة التقييم التي أجرتها الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال شهر شباط/فبراير. وقد شارك الاتحاد الأفريقي في بعثة التقييم، ثم أجرى عددا من المناقشات مع الأمانة العامة ليعرب عن وجهات نظره وتيسير سبل المضي قدما على نحو منسق وفعال، كما أكد ذلك السيد لادسوس. ونحن نثني على الأمين العام لالتزامه وجهوده المستمرين. ونؤكد من جديد تصميمنا على مواصلة العمل مع الأمانة العامة في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى لاستعادة السلام الدائم والأمن والاستقرار.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ مجلس الأمن أنه منذ انعقاد جلسة المجلس في ٢٠ شباط/فبراير (انظر S/PV.7114)، استمرت بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من عملية سانغاري، في بذل جهود حثيثة من أجل تنفيذ ولايتها. وتم إحراز مزيد من التقدم في تحقيق استقرار الحالة. وما من شك في أن الأمور تتحسن للأفضل. إذ انخفض كثيرا عدد الحوادث الأمنية، وتم إنقاذ حياة الكثيرين من البشر. وتتزايد عودة المشردين داخليا إلى ديارهم الأصلية. وتعود الحياة تدريجيا إلى الحالة الطبيعية في بانغي.

علاوة على ذلك، استطاعت بعثة الدعم الدولية تأمين ممر يربط بانغي مع الحدود مع الكاميرون، وهو أمر حيوي من أجل توفير المساعدة الإنسانية والتدفقات التجارية. إنها توفر الحماية للسلطات الانتقالية، وتؤمن أهم الهياكل الأساسية وتساعد المنظمات الإنسانية بسبل مختلفة. كما اتخذت خطوات من أجل نزع سلاح العناصر المسلحة من مقاتلي السيليكا

السابقين، والجماعة المناهضة لاستخدام السواطير وغيرهم من المجموعات، ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني.

وفي التقرير الذي قدمته اللجنة إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ٣٢ من القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، ترد معلومات أكثر تفصيلا عن تنفيذ ولاية بعثة الدعم الدولية، والتقدم المحرز حتى الآن بدعم من عملية سانغاري والتحديات المقبلة.

وكما أكد المفوض شرقي في بيانه أمام هذه الهيئة قبل بضعة أسابيع (انظر S/PV.7114)، لا تزال هناك تحديات عديدة تنتظرنا. إن مستوى العنف، على النحو الذي أكده الذين تكلموا قبلي اليوم، لا يزال غير مقبول ولا بد من القيام بعمل متواصل لكفالة المزيد من الحماية للسكان المدنيين. ولن يتوانى الاتحاد الأفريقي في جهوده، من خلال بعثة الدعم الدولية، وهو عاقد العزم على اتخاذ جميع التدابير اللازمة في إطار ولايته المتمثلة في تيسير تحقيق الأهداف المحددة.

ونحن نجتمع هنا اليوم، وبينما نعي تماما العديد من المشاكل التي يتعين علينا معالجتها على أرض الواقع، من الأهمية بمكان أن نسلم بالتقدم المحرز والتغيير الكبير الذي أحدثته ميدانيا بعثة الدعم الدولية بدعم من عملية سانغاري. وتبيّن هذه النتائج القيمة المضافة الواضحة للمساهمة المتميزة لعمليات دعم السلام بقيادة أفريقية حيث إنها منتشرة في المناطق غير المستقرة لتهيئة الظروف المؤاتية لنشر عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ونلاحظ مع الارتياح الشكر الذي أعرب عنه في تقرير الأمين العام لعمل بعثة الدعم الدولية والتضحيات التي جادت بها.

أود، في هذه المرحلة، أن أؤكد مجددا تقدير الاتحاد الأفريقي، للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة على التزامها، وأن أوجه التحية لأرواح الجنود الذين سقطوا أثناء أداء الواجب، فضلا عن العشرات الآخرين الذين جرحوا. وما من محفل سوى هذا من المناسب أن يستخدمه الاتحاد الأفريقي، للإعراب مرة أخرى، عن بالغ الامتنان لجميع الشركاء الذين يوفرون المساعدة بعثة الدعم الدولية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، الذي كان الدعم المالي منه حاسما جدا، ودوله الأعضاء، والولايات المتحدة والشركاء الثنائيين الآخرين، وكذلك للأمانة العامة على تقديمها الخبرة الفنية إلى البعثة.

ونحن نتناول مسألة نشر عملية من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، أود أن أشير إلى أن الاتحاد الأفريقي ما برح يؤيد دائما نشر عملية من هذا القبيل بمجرد تهيئة الظروف اللازمة. وجرى التأكيد على هذا في الرسالة الموجهة إلى الأمين العام من رئيسة اللجنة، السيدة نكوسازانا دلاميني – زوما، في ١٧ شباط/فبراير. وبناء على ذلك، فإن اللجنة ترحب بالتوصية المتعلقة بنشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، مع احتمال نقل السلطة بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر، على أن يكون مفهوما أن هذا هذا التاريخ يجب تأكيده في أعقاب بعثة تقييم أخرى مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

إن التعقيد الذي تتسم به الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وطابع التحديات الهائلة التي يتعين التغلب عليها أمران اعترف بهما الجميع. ولذا، فإن هناك حاجة إلى التأكد من أن تحول بعثة الدعم الدولية إلى عملية تابعة للأمم المتحدة يستنير بالمبادئ السليمة. وأود أن أذكرها باختصار، مستفيدا من رسالة رئيسة اللجنة دلاميني – زوما المؤرخة ١٧ شباط/فبراير.

أولا، في حين أن المجتمع الدولي سيواصل الاضطلاع بدور هام في تحقيق الاستقرار على المدى الطويل في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك من خلال عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، ومن الواضح أنه من دون الملكية الوطنية لا يمكن لأي قدر من الدعم الدولي أن يوصل إلى حلول دائمة

للتحديات التي تواجه البلد. وفي هذا الصدد، نلاحظ تشديد تقرير الأمم المتحدة على الحاجة إلى الالتزام السياسي من جانب أصحاب المصلحة .الوطنيين ولا ينبغي لدور المجتمع الدولي أن يحل محل الشعب شعب جمهورية أفريقيا الوسطى وجهاته صاحبة المصلحة، بل لاستكمال ودعم جهودها، في ظل الاحترام التام لسيادة البلد.

ثانيا، هناك حاجة إلى الإقرار بالدور الذي تضطلع به المنطقة والاتحاد الأفريقي في فترة ما بعد بعثة الدعم الدولية وأن يتم دعم ذلك الدور بقوة، لكي يتسنى استناد عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام المتوخاة وما يتصل بها من جهود إلى مشاركة قوية على الصعيدين الإقليمي والقاري. وبينت المنطقة، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، قيادة قوية في معالجة الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. إن مشاركتها المتواصلة، بدعم من الاتحاد الأفريقي، ستغدو حاسمة في نجاح العملية المتوخاة لحفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وبالتالي، فمن المهم أن يواصل مجلس الأمن دعم الدور الرائد الذي تضطلع به المنطقة من خلال الجهود التي يبذلها رئيس الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ورئيس لجنة متابعة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن الدور الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك عن طريق فريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، تحيط اللجنة علما بالفقرة ذات الصلة من تقرير الأمين العام. الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، إجراء المزيد من المشاورات مع الأمم المتحدة بشأن طرائق تنفيذ هذا الدعم وما هي أفضل السبل لكفالة التنسيق الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. جهود

ثالثا، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تكون جزءا من عملية أوسع نطاقا وأكثر استدامة لصالح المشاركة الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

كما أشير بحق في تقرير الأمين العام، فإن التحديات التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى معقدة ومتعددة الأوجه. ويتطلب التصدي لها على نحو فعال اتباع نهج شامل وإشراك مجموعة متنوعة من الأطراف الفاعلة الدولية على أساس المزايا النسبية لكل منها.

(تكلم بالفرنسية)

ربما هذه هي اللحظة المناسبة لأكرر أن الاتحاد الأفريقي سيرحب بجميع أشكال الدعم التي يقدمها الشركاء الثنائيون ومتعددو الأطراف للسلطات الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

(تكلم بالإنكليزية)

رابعا، يعد التنفيذ الناجح لولاية بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى أمرا بالغ الأهمية لنجاح عملية الأمم المتحدة المتوخاة. وفي هذا الصدد، ينبغي بذل كل جهد لتقديم الدعمين اللوجستي والمالي اللذين تشتد الحاجة إليهما لتمكينها من استكمال المرحلة الأولية لتحقيق استقرار الحالة، ضمن الإطار الزمني المتوخى. وتدعو المفوضية، آخذة بعين الاعتبار التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، وفي ضوء التجارب السابقة، الأمم المتحدة إلى تقديم مجموعة كاملة من أشكال الدعم، تمول عن طريق الاشتراكات المقررة وتقدم إلى جميع وحدات البعثة، لأنها تسهم جميعها في نجاح عمليات البعثة.

خامسا، إننا بحاجة إلى أن نتعلم من تجربة الانتقال من بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي،

كما أقر تقرير الأمين العام على نحو صائب. ويتطلب ذلك التشاور الوثيق بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة، بروح من الشفافية والشراكة، بما في ذلك التحديد المشترك لاختصاصات الفريق الانتقالي المزمع تشكيله، وتكوين القوات والاتفاق بخصوص طرائق تغيير تبعية الوحدات العسكرية التي تعمل حاليا تحت إمرة بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويتطلب ذلك التشاور أيضا، بشكل كاف مع الاتحاد الافريقي منذ البداية بشأن مشروع قرار من شأنه أن يكلف بنشر عملية الأمم المتحدة المتوخاة لحفظ السلام. ودون المساس بالجداول الزمنية المتوخاة لنشر عملية الأمم المتحدة، من المهم إعطاء الوقت الكافي لعملية التشاور التي يتعين الاضطلاع بها، على نحو يرضي جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

ومما تعلمناه من تجربة مالي، ودون المساس بقواعد الأمم المتحدة ذات الصلة، سيكون من المهم ضمان التشاور بشكل كاف مع أصحاب المصلحة الأفارقة، بما في ذلك المنطقة، فيما يتعلق بتعيين قيادة عملية حفظ السلام المتوخاة التابعة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، توصي المفوضية بتعيين أفارقة لقيادة البعثة وعناصرها العسكرية والشرطية.

كما يتعين أن يشكل نشر عملية للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، خطوة جديدة في اتجاه مشاركة دولية أوسع نطاقا وأكثر استدامة في البلد، ترتكز على مبدأ الملكية الوطنية والمشاركة الإقليمية والقارية القوية .

منذ نشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، قبل أقل من ثلاثة أشهر، سعت المنطقة والاتحاد الافريقي، بناء على جهود سابقة بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، دون كلل لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على التغلب على التحديات الكثيرة التي تواجهها. وقد قامت أفريقيا بذلك على أساس مبدأ التضامن. ولن تتهاون أفريقيا في التزامها بمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها في وقت حاجتهم. ولن يُدخر أي جهد من أجل ضمان تنفيذ ولاية البعثة على نحو فعال.

في الختام، أود إعادة ترديد دعوات الاتحاد الأفريقي التي وجهها في وقت سابق بشأن ضرورة قيام المجتمع الدولي بحشد الدعم الكافي لتلبية الاحتياجات الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسوف يخفف المزيد من الدعم الإنساني المقدم في الوقت المناسب، إلى حد كبير من محنة السكان المتضررين، ويعزز مصداقية جهودنا الجماعية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد أنطونيو على إحاطته الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.